هجرة الكفاءات العلمية و اثرها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمجتمع الليبي

د. أميرة محمد عبدالسلام زحلوق ـ كلية التربية العجيلات ـ جامعة الزاوية

مقدمة:

تعد قضية هجرة العقول البشرية العربية بصفة عامة، والليبية منها بصفة خاصة إلى الدول المتقدمة من أهم المشكلات التنموية التي تواجه الدول النامية، لما تؤدى إليه هذه الظاهرة من استنزاف لثروات تلك الدول واللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والبشرية ولقد أصبحت ظاهرة هجرة العقول، ظاهرة عالمية بفضل التطورات السريعة التي شهدها العالم منذ نهاية القرن العشرين وخصوصا في صناعة المعلومات والاتصالات، واستطاعت بعض الدول وخصوصا الأوروبية توظيف هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الحالية والمستقبلية، من النبوغ الذهني المتطور لهؤلاء المهاجرين بينما أغفلت كثير من الدول وخاصة العربية هذه الظاهرة، مما أدى إلى خسارتها الجسيمة لهؤلاء العلماء، ليس في كونهم مواطنين فحسب، بل في الاستغناء عن خدماتهم وامكاناتهم المتطورة التي أصبحت ضرورة مؤكدة للتنمية والتي لا يمكن لاى دولة من دول العالم الاستغناء عنها وخاصة الدول النامية.

وظاهرة هجرة العقول البشرية ظاهرة أملتها ظروف الحياة وشجع عليها تفاوت التقدم الحضاري بين مختلف دول العالم مما أوجد العديد من العوامل التي ساعدت على تفاقمها منها عوامل دفع، دفعت الأفراد إلى ترك أوطانهم، وعوامل جذب تجذبهم إلى الدول الأخرى الأكثر تقدما.

كما أصبحت ظاهرة هجرة العقول البشرية تشكل مشكلة كبيرة للحكومات و المنظمات على حد سواء ،كما تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات و العلماء من الدول العربية إلى الخارج احد أهم العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد اعداد من المهاجرين خصوصاً من الكوادر العلمية المتخصصة ، و تتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات و مؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

الفصل الاول – الإطار العام للبحث :

مشكلة البحث:

تشكل هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية إلى الدول الغربية أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها.

وقد اتسعت هذه الهجرات كثيراً في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل متعددة سياسية واقتصادية وعلمية فلعقود سبقت كانت الدول العربية نفسها مصدر هجرات متبادلة للأدمغة والعقول ولم تكن لتشكل آنذاك ظاهرة سلبية ؛ لأنها كانت توظف خبراتها في خدمة تطور المجتمعات العربية.

تعد ظاهرة الهجرة من أبرز القضايا التي تواجه المجتمعات في الوقت الحاضر بجميع الدول مثلما هو الأمر بالنسبة لغالبية البلدان النامية و تبدو آثار هذا الامر على الصعيد التنموي واضحة.

حيث أضحت مشكلة مزمنة يعاني منها الوطن العربي لاسيما وأن (المعرفة العلمية) في دول العالم المتقدم اعتبرت ثروة وقوة ، وحددت أطر التعامل معها بقوانين شاملة في الإدارة والمالية وخضعت لإجراءات صارمة لحقوق الملكية .

وتضيف هذه الإشكالية عبئاً جديداً لتداعيات وتأثيرات استمرار هجرة العقول العربية ، مما يتطلب من جهات صنع القرار العلمي والسياسي والاقتصادي في الوطن العربي أن تعمل ما بوسعها لتقليل تأثير هذه الظاهرة آخذين بنظر الاعتبار أن هذه المعضلة مستمرة ويصعب إيقافها بقرار سياسي ، ولكن قد يتم تقليل تأثيراتها بشكل تدريجي بتظافر جهود المؤسسات العلمية العربية سواءً أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي .

في ضوء ما سبق تتركز إشكالية الدراسة حول دراسة العلاقة بين ظاهرة هجرة الكفاءات من جهة و التنمية من جهة أخرى ، باعتبار أن آثارها سلبية على تطور المجتمع الليبي ، و يمكن تحديد تلك الإشكالية بصورة أوضح و أدق من خلال التساؤل الآتي :

ماهي الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في المجتمع الليبي ؟

أهمية البحث :

إن الموارد الاقتصادية التي تزخر بها دول العالم النامي ومنها ليبيا كبيرة ومتنوعة من حيث الكم والنوع وقد كانت تلك المنطقة مركز استقطاب عالمي للدول الاستعمارية التي كانت تبحث ومازالت عن الموارد والثروات الاقتصادية التي تشكل المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية في بلدانها. تلك الموارد الاقتصادية الضخمة أصبحت تشكل عامل استقطاب وطرد في نفس الوقت. حيث يتمثل عامل الاستقطاب بالاهتمام الكبير الذي توليه الدول المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط والتنافس الشديد فيما بينها على استنزاف موارد المنطقة الاقتصادية المادية منها والبشرية. أما عامل الطرد فيتمثل في هجرة الكفاءات العلمية لدول العالم المتقدم من مواطنها الأصلية " نتيجة الكوارث والحروب والاستبداد السياسي وانعدام الأمن والاستقرار وتدني الأجور وتدهور مستويات الإنفاق على البحوث والمراكز العلمية تاركين وراءهم حجما هائلا من التكاليف والنفقات التي تحملتها بلدانهم بالوصول بهم إلى مراكز قيادة التنمية الاقتصادية في بلدانهم ، وكأن قدر الدول النامية أن تكون حاضنة للعلماء والمبدعين وما ان تكتمل مراحل نموهم ونضوجهم العلمي حتى تبدأ مسيرة الهجرة إلى جنة العالم المتقدم .

حيث إن غياب أو فقدان الكفاءات العلمية من مجتمع ما سيفقد ذلك البلد لاستقلاليته ويحوله إلى مجتمع تابع لغيره من المجتمعات البشرية التي أحسنت استخدام مواردها البشرية ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى للبحث في مشكلة العقول " ليبيا" المهاجرة لدراسة أسبابها ومحاولة وضع الحلول المناسبة للحد من نزيف العقول والكفاءات العلمية التي هجرت مجتمعنا عن قصد أو بدونه تاركة وراء ظهورها كما هائلا من التخلف والتراجع في مجالات العلم والبحث المعرفي. فضلا عن تراكمات كبيرة في حجم الهوة المعرفية والتقنية الفاصلة ما بين العالم المتقدم وبلدنا . من هنا فقد وجدنا انه من المناسب البحث في هذا الجانب الحيوي ودراسته وتحليل واقع الأضرار التي تصيب مجتمعنا نتيجة لتزايد وتأثر الهجرة المنظمة للكفاءات والعقول الليبية إلى الخارج ووضع الحلول المناسبة للحد منها وعودة العقول المهاجرة .

حيث تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الكفاءات العلمية العربية إذ يعول عليها القيام بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل هجرة هذه الكفاءات خسارة للبلدان العربية وتؤثر سلباً على تنميتها الاقتصادية وتقدمها العلمي والتقني الذي يرتكز على دعائم العلم والمعرفة.

أهداف البحث:

1- الكشف عن مخاطر هجرة العقول و تأثيرها على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في ليبيا .
2- دراسة و تحليل ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية من خلال التعرف عن الأسباب الدافعة لهجرة الكفاءات العربية إلى الدول المتقدمة و آثارها على التنمية في الدول العربية.
3- الكشف عن عوامل الطرد و الجذب لهجرة العقول و تأثيرها على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في ليبيا .
4- الوصول إلى توصيات و مقترحات من الممكن أن تسهم في الحد أو التقليل من آثار هجرة الكفاءات العلمية .

مصطلحات و مفاهيم :

هجرة الكفاءات العلمية :

هي انتقال الأفراد أصحاب الكفاءات و المهارات العلمية التقنية و من دولهم الأصلية ، و بإرادتهم الكاملة ، و المؤهلين تأهيلاً جامعياً في مختلف الاختصاصات العلمية و الفكرية ، أو الراغبين في مواصلة دراستهم سواء كان هذا الانتقال من أجل الإقامة الدائمة في دول أخرى أو بصفة مؤقتة ، بالإضافة إلى العمالة الماهرة و التقنيين العاملين في القطاعات الإنتاجية و غير الإنتاجية .[1]

- **التنمية الاقتصادية :**

هي عملية مستوى الدخل القومي الحقيقي و بحيث يترتب على هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، على أساس أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .[2]

- **التنمية الاجتماعية :**

عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه ، و أنها تسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات للأفراد .[3]

منهج البحث :

هي الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع البحث و المنهج المتبع لهذا البحث هو المنهج الوصفي، و الذي يقوم على وصف الظاهرة و دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة .

الفصل الثاني – الدراسات السابقة :

دراسة فتحية أشتوي (2000) : بعنوان[4] هجرة الكفاءات المحلية إلى طرابلس الكبرى، هدفت الدراسة إلى تشخيص ظاهرة هجرة الكفاءات و ذلك بتحديد دوافعها و أسبابها و معرفة درجة تأثير المؤهل العلمي على الهجرة ، و كذلك نهدف إلى الوقوف على تأثير هجرة الكفاءات على منطقة الجذب و الطرد ، و عن عينة الدراسة فقد اختارت الباحثة مجموعة من البلديات من بلدية مزدة ، غريان ، و البطنان ، و مرزق ، أما عن الأداة المستخدمة فقد استخدمت الباحثة استمارة الاستبانة ، و عن المنهج المستخدم فقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي ،و توصلت نتائج الدراسة من خلال التحليل الإحصائي ، إلى أن توفر المراكز البحثية يعد من الأهمية بمكان ، حيث بلغت نسبتها 85% من أجمال العينة يليها توفر الخدمات التي كانت نسبتها25% ،أن أبرز عوامل الطرد التي دفعت الكفاءات إلى مغادرة مناطقها الأصلية هو تدني الخدمات الصحية و التعليمية حيث شكلت نسبتها 52% من أجمالي الكفاءات .

دراسة نوفل (2006): بعنوان [5] فجوة البحث و التنمية في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و انعكاساتها عربياً ، تناول الباحث إشكالية البحث و التنمية من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للظاهرتين مع التركيز على دراسة حجم الإنفاق على البحث و التنمية في البلدان الغربية و مقارنتها بنفقات الدول العربية في نفس المجال مشيراً إلى غياب الاهتمام بالتكنولوجيا غير أنه لم يتطرق إلى عامل مهم إلى حد كبير في ذلك و هو استنزاف كفاءاتها العلمية .

دراسة بعنوان [6] : هجرة الكفاءات من ألبانيا : تقييم الاتجاهات الحالية و الاتجاهات المستقبلية ، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على هجرة ذوي المهارات العالية من ألبانيا و هو ما اصطلح على تسميته بـهجرة الأدمغة وتوضيح مدى خطورة هجرة الكفاءات على ألبانيا خصوصاً مع إمكانية هجرة الألبان إلى أماكن متعددة في أوروبا ، و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها ، حيث تم إجراء (30) مقابلة شبه مهيكلة مع قادة معاهد البحوث و الجامعات و الباحثين و المحاضرين و الخريجين الجدد الذين يرغبون في الهجرة و الباحثين الذين عادوا إلى ألبانيا بعد إكمال تعليمهم في الخارج ، كما تم إجراء (15) مقابلة مع الباحثين الألبان العاملين في المؤسسات العلمية الأكاديمية في الخارج عبر البريد الإلكتروني و اعتمد أسلوب العينة المقصودة لصعوبة استخدام العينة العشوائية ، بالإضافة إلى عمل مسح (40) مؤسسة و مركزا بحثيا تعمل تحت مظلة اكاديمية العلوم ، و لعدد من الوزارات و الجامعات

الحكومية في جميع أنحاء البلاد و قد أظهرت النتائج أنه من الصعب منع الهجرة في ظل ضعف القدرات المؤسسية و وجود فجوة واضحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بين ألبانيا و الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة ، حيث تعتبر ألبانيا هي البلد الثاني الأشد فقراً في أوربا . و عليه رأى الباحثان انه يجب التفكير في كيفية تعظيم فوائد الهجرة و الاستفادة من الكفاءات سواء في الداخل أو الخارج واعتبرا أن هناك ثلاث طرق محتملة لتحقيق ذلك :

1- عن طريق إصلاح النظام التعليمي القائم في البلاد ، حيث إن تعزيز المؤسسات التعليمية من المرجح أن يكون له تأثير مفيد على المدى الطويل .

2- إن الخيار المثالي ينطوي على المغتربين لبلادهم و الاستفادة من خبراتهم من خلال توفير الموارد المالية و السياسات اللازمة لجذبهم .

3- تعبئة الكفاءات الألبانية في المهجر ، فبرغم استقرار هذه الكفاءات في الدول المستقبلة و توفر الوضع المناسب لهم إلا أن عدداً كبيراً منهم على استعداد للإسهام في الحياة السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية في ألبانيا .

دراسة إيميلي مامبو (2008) : بعنوان [7] هجرة الكفاءات الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ،تطرقت فيها إلى مفهوم هجرة الكفاءات عموما، وركزت على العوامل المؤدية إليها، غير انها ركزت فقط على دول من الجنوب الإفريقي ولم تتطرق إلى كفاءات شمال إفريقيا بما في ذلك دول المغرب العرب .

الفصل الثالث – التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

إن عملية التنمية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي ، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف ، و تعديلا في الأدوار و المراكز ، و تحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها و موازنتها إلى جانب العمل على تغيير المواجهات الفكرية و القيمية ، و بناء تلك القوة التي تعشق التجديدات و الاهتمامات الجديدة ، و أصبحت الفلسفة التي تتضمنها كلمة التنمية تنطوي على مزيد من الرفاهية الاجتماعية و الرخاء و مزيد من التجربة و مزيد من الخبرة و المعرفة . [8]

المبحث الأول – العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية :

هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، حيث إن التنمية الاقتصادية هي عملية التحول الهيكلي مع الابتكار التكنولوجي المستمر ورفع مستوى الصناعة ، مما يزيد من إنتاجية العمل ، ويرافق التحسينات في البنية التحتية والمؤسسات

، مما يقلل من تكاليف المعاملات ، ويعود بالنفع على المجتمع ويسبب التنمية الاجتماعية .[9]

وبهذا تسهم التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية تحقيقاً لمبدأ التنمية الشاملة من ناحيتين :

الأولى : إحداث التغير الاجتماعي تمهيداً للتنمية الاقتصادية ، و **الثانية** : تنمية الموارد البشرية في المجتمع .

إن التغير الذي يطرأ على أحد الجانبين المادي و البشري لابد و أن يؤدي إلى إحداث تغيرات متتالية في الجانب الاخر فمثلاً التغير في الجوانب الاقتصادية يؤثر على التعليم و الصحة و الإسكان و غيرها ، و كذلك التغير في الجوانب التعليمية يؤثر على بقية الجوانب و زيادة كفاءة الفرد و قدرته الإنتاجية و رفع مستوى معيشته إن التنمية الاقتصادية تنمية نوعية لا تتم في فراغ و إنما في إطار اجتماعي و تعتبر التنمية الاجتماعية لازمة و ضرورية و ممهدة للتنمية الاقتصادية ، وبهذا يمكن الاستنتاج بأن النظرة الجزئية إلى جانب معين و إهمال بقية الجوانب يكون سبباً في فشل مشروعات و برامج التنمية .[10]

المبحث الثاني ـ التنمية في البلاد العربية :

إن التنمية في العالم العربي تقتضي مقتضياته على رؤية متعمقة للتحديات و المعوقات التي تواجه عملية التنمية فيه و تؤكد على طبيعة التفاعل بين التحديات الخارجية و الداخلية التي تفترض حدوداً تؤثر على عملية التنمية و يصعب تجاوزها على المدى القصير .[11]

و مما يميز عملية التنمية في البلاد العربية من الناحية العلمية أنها أساساً لا تخضع لعملية تطور تدريجي تلقائي حيث إنها تتم على أساس التدخل المستمر و المقصود في المجتمعات و تستمر عن طريق هيئات التنمية التي تكون جزءاً من بناء المجتمع حيث تسهم التنمية في خلق فضاء واسع الابتكار و التجديد و تعطي فرصة للحراك الاجتماعي و الانفتاح على الثقافات المتعددة و إيجاد مناخ تجديدي لنمط الحياة الذي تتوفر فيه الإمكانيات الحضرية و المدنية لقاطن الريف و المناطق النائية .

و قد أثبت جملة من الدراسات تأثر التنمية الاجتماعية في هذه الدول بتوفر الثورة في التصنيع و التحضر ، و هي مترابطة ترابطاً وثيقاً و قد تركز برامج التنمية في مناطق معينة سبباً من أسباب جذب السكان لهذه المناطق حيث تتوفر فرص العمل و هذا يستتبع تغيرات اجتماعية أخرى في البناء الاجتماعي .

لأن أقطار الوطن العربي تتمتع بخصائص متمايزة على الصعيد الجغرافي و السكاني و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي و التريخي ، فبعض الدول تعاني من ضغط الكثافة السكانية لاسيما في لبنان و البحرين و البعض الآخر على العكس يعاني من ضعف الكثافة بالنسبة للمساحة الاجماعية (السعودية و ليبيا) إلا أن بعضها يعاني من نقص في اليد العاملة و البعض يعاني من ضغط اليد العاملة مما يؤدي إلى البطالة و سوء الاستخدام ، كذلك فإن القيم الاجتماعية و العادات و التقاليد تختلف بين أقطار العالم العربي هذا الاختلاف ناتج بدوره عن طبيعة التمايز في البناء الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي لهذه الدول . [12]

المبحث الثالث ـ التنمية في ليبيا :

وضعت الدولة في ليبيا عددا من مخططات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و حددت أهداف كل منها كما حددت الفترة الزمنية التي ستنفد خلالها و قد اشتملت هذه المخططات على العديد من البرامج العلمية التي تهدف إلى تغيير البنية التحتية في المجتمع و قد وصلت هذه البرامج إلى جميع المناطق بليبيا بما في ذلك القرى النائية و الواحات المنتشرة في الصحراء فبنيت فيها المدارس الحديثة و المستوصفات و المساكن الصحية و عبدت الطرق التي تربط جميع مناطق ليبيا بعضها ببعض و الخدمات الأخرى كالكهرباء و المياه الصحية ....إلخ

لاشك أن الهدف من هذا كله هو تغيير حياة الناس وتوفير مستوى معيشة أفضل حتى الذين يقيمون في واحات داخل الصحراء و من المعلوم أن التنمية في ليبيا و ضعت خططا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، منها الخطط الثلاثية للتنمية 1972-1975 و خطة التحول الاقتصادي و الاجتماعي الخمسيتان 1976-1980 ، 1981-1985 ، و خطة التنمية 2000-2012 ، و ذلك من أجل إحداث تغيير مرغوب فيه في الأوضاع السائدة في المجتمع .[13]

و يمكن تلخيص مسيرة تجربة التخطيط للتنمية في المجتمع الليبي في النقاط الآتية [14]:

1ـ جاءت الأهداف الاستراتيجيات في الخطط بما يتلاءم و الاحتياجات الواقعية لابناء المجتمع الليبي ، كما أنها جاءت في كل خطة تالية انعكاساتها للوضع السائد و المستوى الذي حققته الخطة السالفة لها .

2ـ أدت و ساعدت الفلسفة الاجتماعية و السياسية المتبناه على انتشار واسع للفوائد المتمثلة في الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع بالمجان و بأقصى قدر من العدالة .

3ـ اتخذت التنمية في المجتمع الليبي النموذج الاشتراكي طريقاً لها .

4- هدفت خطط التنمية في السنوات خلال 1973-1985 إلى إرساء قواعد البنية الأساسية ، و استهدفت خطط المرحلة الثانية 1986-2000 الحفاظ على ما حققته الخطط التنموية السابقة و تصفية الالتزامات القائمة ، و استكمال المشروعات الجاري تنفيذها .

5- زيادة في التعليم الكمي ، و ارتفاع ملحوظ في المستوى الصحي للسكان خلال خطط التنمية كما عليه قبلها .

6- تحسن ملحوظ في مجال مشاركة و تمكين المرأة من حيث الزيادة في التعليم الكمي و النوعي و الارتفاع الملحوظ في المستوى الصحي و مستوى رعاية الأمومة و الطفولة ، إلا أن مشاركتها في النشاط الاقتصادي لا تزال دون طموح الخطط التنموية رغم أنها شاهدت تسارعا تضاعف وقد بما يناهز أربع مرات عما كان عليه قبلها .

7- دفعت خطط التنمية و خدماتها إلى استثمار موارد و إمكانات مالية ضخمة لولوج المجتمع الليبي إلى عالم التقدم المادي و الحضاري مما أدى الى ارتفاع معدلات متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 656 دينارا ليبيا في عام 1970 الى نحو 324609 دينار ليبي في عام 2000 .

حيث إن التنمية البشرية في نواحيها العلاجية و الوقائية و الإنمائية هي نظرة شاملة كلية لتشابك الظواهر الاجتماعية و تداخلها الأمر الذي يجعل المشروعات الاجتماعية القطاعية تنبع من سياسة اجتماعية مترابطة متكاملة تتناسق مع الأهداف العامة

كما استطاعت برامج التنمية- وذلك في بداياتها- أن تضع أساسا للنمو الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية ، وتنمية القوى العاملة ، وتطوير قدرة القطاعات الحيوية الإنتاجية ، غير أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تتحقق ، والفرق بين التنمية والنمو كبير. إن التنمية عملية واعية ومعقدة تهدف إلى إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في المجتمع بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر ، وعلى مكافأة الحاجات البشرية المتجددة عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، وحسن توزيعها. إن التنمية في جوهرها معنى حضاري يستمد طاقاته من متانة البنيان المجتمعي والثقافي ، والطموح الشعبي ، والغايات التي تجسد نبض الناس ، وتكامل كل الجهود ، كما تتطلب التفاعل والتنظيم بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والروحي للأفراد وبالتالي للمجتمع ككل.

الفصل الرابع ـ هجرة الكفاءات العلمية :

المبحث الأول ـ أنماط هجرة الكفاءات العلمية :

و يمكن التميز بين نمطين أساسيين لهجرة الكفاءات و ذلك حسب المتغير الجغرافي و هما :

الهجرة الخارجية للكفاءات : تشمل انتقال الكفاءات خارج الحدود الجغرافية لبلدانهم الأصلية وهو النمط الأكثر شيوعاً بين الدول و تنقسم بدورها إلى فئتين :

ـ النمط التبادلي الكفاءات : يتمثل في تبادل الأفراد ذوي المهارات و الكفاءات ما بين الدول ، و عادة ما يكون هذا النوع من التبادل بين الدول المتقدمة قصد التكامل المعرفي من جهة ثم العمل المشترك في مشاريع بحثية تحقيقا للمصلحة المشتركة في المجال المعرفي و المعلوماتي ، غير أن هذا النمط من التبادل للكفاءات لا يقتضي الإقامة الدائمة بالبلد المستقبل بل يكون محددا بمدة التكامل و البحث وفقاً للاتفاقيات بين الدول المصدرة و المستقبلة .

ـ النمط الاستنزافي للكفاءات : و هو النوع السائد بين دول النامية و الدول المتقدمة ، حيث تأخذ الهجرة بهذا المفهوم اتجاها واحدا من المناطق الأقل نموا و الأكثر فقرا إلى نظيرتها من الدول الأكثر نموا و تقدما ، و منه تكون المنفعة القصوى لصالح هذه الأخيرة .

ـ حيث قام "لورنت كاروي " بتسميتها بالجغرافيا العالمية للأدمغة التي أصبحت في نظره موجهة و غير متكافئة التوزيع لصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى : من بين 150 مليونا من يتلقون أجورهم مقابل نشاطهم في مجال البحث العلمي و التكنولوجي عير العالم ، نجد 90% في الولايات المتحدة و كندا و يمكن في هذا المجال تحديد ثلاثة قطاعات تعاني أساساً من الاستنزاف و هي : [15]

1ـ البحث العلمي : و تشمل الطلبة و الباحثين من ذوي الشهادات العالية (دكتوراه و ماجستير)

2ـ التعليم : حيث يسعى الكثير من الطلبة إلى إتمام مشوارهم العلمي بدول الشمال سواء من اجل تنمية كفاءاتهم في اختصاص معين أم سعياً وراء الشهادات العالية .

3ـ الصحة : إن هجرة الأطباء و الكفاءات المتخصصة في هذا المجال يعد لافتا للانتباه حيث تفيد أن 60% من الأطباء المكونين محلياً في إفريقيا قد غادرو باتجاه دول الشمال خلال الثمانيات ، و هو مما يجعل توزيع عدد الأطباء بالنسبة للكثافة السكانية منخفضا جداً (طبيب لكل 25000ساكن) .

المبحث الثاني ـ أسباب ظاهرة هجرة الكفاءات :

يرجع الاهتمام بظاهرة هجرة الكفاءات العلمية على الرغم من قدمها ، وقد اتجه الكثير من المفكرين إلى محاولة تحليلها و التعرف على أسبابها إلى عاملين أساسين هما : [16]

1ـ الأبعاد الجديدة التي اتخذتها ظاهرة هجرة الادمغة و اتساع نطاقها لتشمل البعض من البلدان المتقدمة و الكثير من البلدان النامية .

2ـ زيادة الاعتقاد بوجود ارتباط مباشر و قوي بين الكفاءات العلمية و تصعيد معدلات التنمية الاقتصادية في البلد الواحد .

كما تتعدد أسباب الظاهرة بتعدد الأقطار و الأنظمة ، و عليه فإن ما نسعى إليه من خلال هذا المطلب هو الوقوف على العوامل المشتركة بين هذه الدول ، و التي أفرزت بشكل أو بآخر تخلي كفاءاتها عن أوطانهم ، كما أن الفهم الجيد و التحليل المعمق لهذه الظاهرة يستدعى منا البحث عن دوافعها و أسبابها ، حيث يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتماد معيار مسؤولية الدول المصدرة و الدول المستقبلة لهذه الكفاءات فيصنفونها إلى العوامل الطاردة و العوامل المستقطبة للكفاءات .[17]

العوامل الطاردة للكفاءات ـ (العوامل الداخلية) :

تشير العوامل الطاردة إلى مجموعة الأسباب و المعوقات التي تؤثر سلبا على عملية التطور الفكري و العلمي في المجتمع ، مما يدفع فئة العلماء و أهل الفكر إلى تبني قرار التي تجعل منهم أداة فعالة للنهوض بعملية التنمية في المجتمع ، و قد تكون هذه العوامل سياسية و اقتصادية ، اجتماعية و تقنية أو تربوية .

و من العوامل السياسية تأتي أسبابها من انتشار ظاهرة الفساد السياسي ، و الممارسات البيروقراطية ، و كذلك الدكتاتورية و النزاعات وعدم الاستقرار السياسي .

أما عن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية فكثير من الباحثين في مجال الهجرة الدولية . إن الثلاثة المتكونة من : البطالة ، الفقر و البحث عن مستوى معيشي أفضل ، تعتبر من أهم العوامل الدافعة إلى تنامي هذه الظاهرة .

أما عن العوامل الثقافية و التعليمية فإن عدم نجاعة النظام التعليمي في كثير من الدول النامية عموماً و الدول العربية على وجه الخصوص بسبب ارتباطها و تبعيتها لأنظمة الدول التي كانت مستعمرة لها من جهة ، و عدم مسايرتها للمتطلبات الاجتماعية و الثقافية و حتى الاقتصادية لهذه المجتمعات من جهة ثانية ، جعل منها منظومة تعليمية تفتقد إلى الربط العضوي و الوظيفي بخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما يتولد عنه في الغالب كم هائل من الإطارات تفوق حاجة مجتمعاتهم أو التكوين في

تخصصات لا تجد لها مكاناً في سوق العمل المحلي ، لكونها من متطلبات الاقتصاديات المتقدمة ، بمعنى آخر هي كفاءات جاهزة لاستغلالها من قبل الدول المتقدمة و هو ما يدفعها إلى الهجرة بتحفيز من هذه الأخيرة .[18]

و قد تسعى بعض الدول لتدارك الوضع عن طريق تشريعات تعطي الأولوية في التوظيف لهذه الكفاءات و لكن في مجالات غير اختصاصهم و على أكثر تقدير في الإدارات الحكومية ، فيكون بذلك المزيد من التكدس الوظيفي أو ما يسمى بالبطالة المقنعة .

كما أن غياب البيئة العلمية من التجهيزات و المختبرات البحثية و كذا غياب التحفيز المادي و المعنوي في منظومة البحث العلمي تعتبر كلها عوامل تؤثر سلباً على عطاء الكفاءات من الباحثين و العلماء في مختلف التخصصات ، و هي في الوقت نفسه عامل دفع نحو هجرة الكفاءات في مقابل توفرها مجتمعة في الدول المتقدمة لتصبح بذلك عوامل جذب .

بالإضافة إلى ضعف الروح البحثية في السياسات التعليمية تكرس تبعية الدول النامية عموماً و الدول العربية على وجه الخصوص إلى الدول المتقدمة حيث أصبحت المؤسسات التعليمية تؤدي دوراً يتناقض مع ما تقدمه نظيرتها من المؤسسات في الدول المتقدمة .[19]

العوامل الجاذبة للكفاءات ـ (العوامل الخارجية) :

المقصود بالعوامل الجاذبة كل المؤثرات التي تفرزها البئة الخارجية (الدول المستقبلة) التي من شأنها الزيادة بشكل أو بآخر في نسبة الكفاءات التي تستقبلها هذه الدول عن طريق الهجرة من الدول الأقل نموا وبصفة أخص من دول الجنوب ، و ندكر منها :

ـ سياسات الهجرة الانتقائية للدول المستقبلة للكفاءات و التي تسعى من خلالها إلى البحث عن الطرق التي تسمح لهم باختيار الأشخاص ذوي المهارات و القادرين على الهجرة ، من خلال وضع مجموعة من المؤشرات الدالة على الكفاءات التي تسمح بإعطاء الأفضلية لشخص دون آخر ، حيث أصبحت هذه السياسات محل تنافس بين الدول المتقدمة من أجل الحصول على أكبر نسبة من العقول المهاجرة دون الأخذ بعين الاعتبار ما تتركه من آثار سلبية على دول المصدر .[20]

و لا شك أيضاً أن السعي إلى تجسيد مجتمع المعرفة في الدول المتقدمة ، لتصبح بيئة علمية جاذبة لمختلف الكفاءات من الدول النامية ، من خلال تقديس كل ما من شأنه إثراء منظومة المعرفة حيث تظهر جدية هذا السعي من خلال إنشاء المؤسسات البحثية ، كما

تعتبر التسهيلات الممنوحة للكفاءات الأجنبية للإقامة الدائمة بالدول المتقدمة عملاً أساسيا في استقطابها ، بدءا بالجنسية التي تعطيهم الحق في الانتماء و المساواة ، و بالتالي الاندماج في هذه المجتمعات و لو على المدى البعيد .

أما عولمة الرأسمالية فقد شكلت بدورها عاملا قويا إن لم نقل محوريا في تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات من الدول النامية خاصة الافريقية منها ، فقد قامت كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية على إنقاد العنصر البشري القادم أساسا من المجتمعات .[21]

ويرى بعض المفكرين و الباحثين أن هذا النوع من الأسباب لا يقل أهمية عن النوع الأول الأسباب الطاردة ؛ لأنه إذا ما توافرت العوامل الطاردة و لم تتوافر العوامل الجاذبة فلن تكون هناك هجرة ، و من البديهي أن تكون عوامل الجذب أو الأسباب الجاذبة لهجرة العقول هي الوجه الآخر لعوامل الطرد ، أي انه يمكن القول بأن عوامل الجذب للعقول إلى الخارج ما هي الا صورة عكسية لعوامل طردها من وطنها الأصلي ، و على ذلك يمكن تلخيص عوامل الجذب فيما يلي [22]:

- ارتفاع مستويات الأجور في الخارج
- التقدم العلمي هو المعيار الأساسي للتوظيف
- الاهتمام بتطوير التعليم و البحث العلمي و منح الحوافز الكافية للبحث و التطوير
- وجود أنظمة تعليمية حديثة و متطورة
- الاستقرار السياسي و حرية الفكر و البحث
- وجود المناخ الملائم للعمل و البحث
- التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة لجذب الكفاءات إليها من توفير الموارد المالية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مجزية

المبحث الثالث ـ الآثار المترتبة على الهجرة :

تترتب على الهجرة نتائج و آثار سواء في المجتمعات و الدول المستقبلة أو في المجتمعات والدول المرسلة لهؤلاء المهاجرين .

حيث تفرز هجرة العقول عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن الأصل ، و لا تقتصر هذه الآثار على واقع و مستقبل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فحسب ، و لكنها تمتد أيضاً إلى التعليم و إمكانات توظيف خريجيه في بناء و تطوير قاعدة تقنية وطنية ، و من أهم الآثار السلبية لهجرة الكفاءات[23] :

1ـ الخسائر المادية حيث يتم فقدان رأس المال و الطاقات البشرية المدربة و المنتجة .

2ـ تدني الدخل القومي نتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج .

3- اتساع الفجوة بين الدول النامية المصدرة للكفاءات العلمية و الدول المتقدمة و المستقبلة لها .
4- تدمير الخطط الإنتاجية للدول النامية .
5- التغير في عدد السكان بصورة عامة و كذلك التغير في التركيب السكاني من حيث النوع و العمر .
6- تبديد الموارد الإنسانية و المالية التي أنفقت في تعليم و تدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان المستقبلة دون مقابل .
7- ضعف و تدهور الإنتاج العلمي و البحثي في البلدان الأصلية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للكفاءات المهاجرة في البلدان المستقبلة .

التوصيات و المقترحات للحد من هجرة الكفاءات :

أولا ـ التوصيات :

- عقد الندوات و ورش العمل من خلال المؤسسات التعليمية و الاجتماعية و كذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، لتوضيح مخاطر ظاهرة الهجرة و كذلك لتشجيع المهاجرين للعودة لأوطانهم والاستفادة من خبراتهم و قدراتهم بما تخدم وطنهم الأصلي .
2- محاولة الاهتمام بفئة الشباب و جذبهم للاستفادة من قدراتهم و خاصة نوعية الحكومات و الأنظمة السياسية عليهم الاهتمام بهذه الشريحة لأنها أهم ثروات المجتمع وعلى عاتقها يقع بناؤه وتنميته.
3- العمل على تعميق الانتماء داخل الشباب العربي حتى يمكن أن تستقر هذه الفئات في المجتمع ، و تسهم في دفع عجلة تنمية المجتمع العربي .
4- بما أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل الأساسية للهجرة لذلك وجب معالجة الوضع الاقتصادي من قبل المسؤولين في المجتمع سواء في منح الشباب قروض للمساهمة في المشاريع الصغيرة التي تنمي قدراتهم و تنمي المجتمع ، أو رفع المستوى المعيشي للأسر ، و للفئات ذات الكفاءة العلمية و التدريسية في المجتمع .

ثانياً ـ المقترحات :

1- إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها و موقعها و ميادين اختصاصها و ارتباطها و ظروف عملها .
2- وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول و إنشاء مراكز للبحوث التنموية و العملية و التعاون مع الهيئات الدولية و الإقليمية المعينة لإصدار الوثائق و الأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء و أصحاب الكفاءات .

3ـ حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات و الروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانهم و إزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم ، و منحهم الحوافز المادية و تيسير إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية و التحديث .

4ـ تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب و طلب مساعدتهم و خبراتهم سواء نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيد المشروعات .

5ـ رفع أجور أصحاب الشهادات و الكفاءات و التدريسسيين و العلماء و زيادة الحوافز بحيث تجعل العلماء الباحثين مطمئنين اقتصادياً .

هوامش البحث :

1- الياس زين ، هجرة الادمغة العربية ، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1972 ، ص13

2- هيثم صاحب عجام ، دراسات في اقتصاد الليبي ، دار عروة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ص45

3- عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1970 ،ص106

4- فتحية أبو راوي أشتوي ، هجرة الكفاءات المحلية إلى طرابلس الكبرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طرابلس ، كلية الاداب ، 2000ف

5- نوفل قاسم شهوان ، فجوة البحث و التنمية في بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا و انعكاساتها عربيا ، مركز الدراسات الإقليمية ، 2006

6- نقلاً عن ميسون زكي فوجو ،استراتيجيات التنمية البشرية في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين ، غزة ، الجامعة الإسلامية كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012

7- Elie Mambou . la diaspora aficaine aux etats_unis de 1960 a nos jours : integration etlou assimilation these pour obtenir legrade de doctorat . univsite francois –Rabelays – Tours . 2008

8- علي الحوات ، أسس التنمية و التخطيط الاجتماعي ، طرابلس ، دار الحكمة ، 1998 ، ص31

9- www.almrsal.com/Post/827818

10- إبراهيم ناصر ، علم الاجتماع التربوي ، دار الجبل ، لبنان ، مكتبة الرائد العلمية الأردن ، ط2 ، 1996، ص204

11- اندروجتسر، مدخل الى علم الاجتماع ، ترجمة عبدالهادي محمد ، السيد عبد الحليم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992 ،ص315

12- محمد عاطف غيث ، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي ، دار العلم للملاين ، (د.ت) بيروت ، ص36

13- سالم عبدالسلام ارحومة ، مؤشرات التنمية لاجتماعية في ليبيا 1970-1980 ، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلام ، 1988،ص35

14- التنمية الاجتماعية في ليبيا ، مركز الدراسات الاجتماعية ، ليبيا طرابلس ، ط1 ، 2010

15- Carrou'e Laurent .Geographie de la mondialistion . Armand colin . paris . 2002 . 52-53
16- Cherin cheri . Mobilisation des Dispors Qualifiees Au profit de de'veloppement de leur pays d'origine e'tude diagnostique octobre 2005
17- عبدالناصر احمد عبدالسلام البدراني ، هجرة الكفاءات العربية الأسباب و النتائج (العراق نمودجاً) رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادراة و الاقتصاد ، 2009، ص83-84
18- انطونيوس كرم ، العرب امام تحديات التكنولوجيا ، عالم المعرفة ، العدد 59 ، يناير 1978 ، ص17
19- محمد الأمين لعجال اعجال ، هجرة كفاءات العربية ، الأسباب و المقترحات للحد منها (حالة جزائر) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة جزائر ، معهد العلوم الإنسانية و العلاقات الدولية ، 1989، ص60-62
20- خضير عباس النداوي ، هجرة العقول العربية ، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع : http:www.iraqwrters.com/Np/view.asp.ID:67
21- محمد سعد ياقوت ، البحث العلمي العربي ، معوقات و تحديات ، مجلة علوم الإنسانية ، العدد 24، سبتمبر 2005
22- منى محمد الحسني عمار ، هجرة العقول البشرية من البلدان النامية ، حالة مصر http://cpsfiles.imamu.edu
23- نيسير حامد ابوسنينة ، هجرة الكفاءات العربية www.4geography.com/vb/sho wthread.php